

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، زاهي الشلبي

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٣/٣٤٤٧

المميزان :-

١. الشركة العامة لصناعة الحديد التخصصي ذ. م. م .
 ٢. شركة هدهد شانند المحدودة ذ. م. م .
- وكيلها المحامي عزام زلوم .

المميز ضده :-

- عندنان جريس حنا خليف .
- وكيله المحامي خالد زهير منسى .

بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الطلب رقم (٢٠١٢/٤٣٦) تاريخ ١٣/٣/٢٠١٣ (والذي موضوعه إغفال حكم بالفائدة القانونية بالدعوى الاستئنافية رقم (٢٠١١/١١٤٣٣) بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٢) والقاضي بنتيجته : (تضمن المدعى عليهما الشركة العامة لصناعة الحديد التخصصي وشركة هدهد شانند بالفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام عن المبلغ المحكوم به في القرار الاستئنافي والبالغ (٤٨٧٠٢,٦٠٠) ديناراً للمدعي واعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من القرار) .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة بتطبيق أحكام المادة (٣/١٦٨) من الأصول المدنية مما أدى إلى الخطأ في النتيجة التي توصلت إليها في القرار الطعين .
 ٢. أخطأت المحكمة بعدم تطبيق أحكام المادة (٥/١٩٨) من قانون أصول المحاكمات والتي هي الأولى بالتطبيق على وقائع هذه الدعوى لكون المقصر أولى بالخسارة .
- لهذين السببين طلب وكيل المميزتين قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المستدعي عدنان جريس حنا خليف تقدم بالطلب رقم (٤٣٦/٢٠١٢/ط) إلى محكمة الاستئناف بمواجهة المستدعي ضدهما :-

١. الشركة العامة لصناعة الحديد التخصصي .
٢. شركة هدهد شاند المحدودة .

موضوعه :- طلب مقدم وفقاً لأحكام المادة (٣/١٦٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية لإغفال محكمة الاستئناف عن الحكم بالفائدة القانونية في الدعوى الاستئنافية رقم (٢٠١١/١١٤٣٣) وأسس طلبه، على سند من القول :-

١. لقد صدر قرار محكمة الاستئناف في القضية الاستئنافية رقم (٢٠١١/١١٤٣٣) يقضي بإلزام المستأنف ضدهما بمبلغ (٤٨٧٠٢) ديناراً و (٦٠٠) فلس والرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

٢. أغفلت محكمة الاستئناف الحكم للمستدعي بالفائدة القانونية رغم المطالبة بها بلائحة الدعوى ولائحة الاستئناف والمرافعة الختامية في الدعوى الاستئنافية .

نظرت محكمة الاستئناف الطلب وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد بمحاضرها وبتاريخ ٢٠١٣/٣/١٣ أصدرت حكمها الذي قضت فيه عملاً بأحكام المادة (٣/١٦٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية الحكم للمدعي بالفائدة القانونية عن المبلغ المحكوم له به بمواجهة المدعي عليهما الثانية والثالثة بالقرار الاستئنافي رقم (٢٠١١/١١٤٣٣) والبالغ (٤٨٧٠٢,٦٠٠) ديناراً من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام واعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

لم يلقَ الحكم الاستئنافي قبولاً لدى المميزتين فطعننا فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من وكيلهما بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٤ ضمن المدة .

ورداً على سببي التمييز :-

في ذلك نجد إن الاستفادة من أحكام المادة (٣/١٦٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية أن القانون أجاز الحكم بأي طلب في الدعوى أغفلت الحكم فيه عند إصدارها الحكم في الدعوى وفق الأسس التي تضمنها النص المذكور .

وحيث إن المدعي اتبع الأسس التي استوجبها المادة (٣/١٦٨) سألقة الإشارة بتقديمه الطلب وإن محكمة الاستئناف قد بلغت الخصم في الطلب وسمعت أقوال ومرافعات الطرفين وكون موضوع الطلب هو إغفال الحكم بالفائدة القانونية والذي تضمنته لائحة الدعوى ومرافعات وطلبات وكيل المدعي بجميع مراحل الدعوى وهو موكل بالمطالبة بها وإن محكمة الاستئناف كانت قد أغفلت الحكم بالفائدة بقرارها .

وعليه فإن محكمة الاستئناف تكون قد طبقت أحكام القانون تطبيقاً سليماً خاصة وإن اكتساب الحكم الدرجة القطعية لا يمنع من تطبيق أحكام المادة (٣/١٦٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

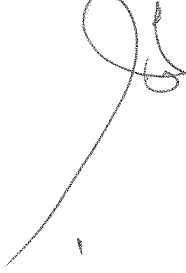
أما بشأن ما أثاره الطاعن بالمادة (٥/١٩٨) من القانون ذاته فإن المقصود بها هو الأحوال التي يجوز بها الطعن في الحكم بالتمييز ومن ضمنها إغفال المحكمة الفصل في أحد

الطلبات ولا يتعارض ما ورد بهذا النص مع ما ورد بالمادة (٣/١٦٨) من القانون ذاته مما يتعين رد هذه الأسباب .

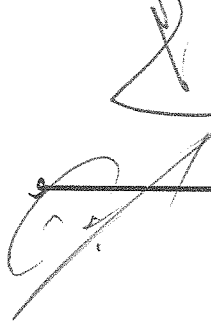
لهذا نقدر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم الطعين وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٤/٢/٢٠١٤ .

القاضي المترئس



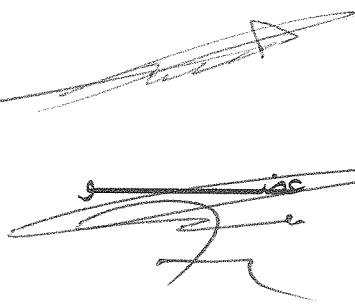
عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ غ . ع

